# في إطار الجهود الرامية الى تعميق التضامن الخليجي .. بقية

المهمة من تاريخ امتنا العربية والاسلامية المجيدة. كما أود بهذه المناسبة أن اعرب لجلالتكم وللشعب العماني الشقيق عن بالغ الشكر وعظيم الأمتنان على مالقيته والوفد المرافق من كرم الضيافة العربية الأصيلة وحفاوة الاستقبال الأخوى وأسأل المولى جل وعلا أن يجعل لقاءاتنا دائمًا على طريق الأخاء والتعاون والتآزر لما فيه صلاح امتنا العربية والاسلامية وخير شعوبنا ولحقيق ما نتطلع اليه من أمن ورخاء واستقرار. وفي الختام أتمنى لجلالة الأخ العزيز موفور الصحة والسعادة ولشعب سلطنة عمان الشقيقة دوام التقدم والازدهار في ظل قيادتكم الحكيمة. والله يحفظكم و يرعاكم.

هذا وقد اختتم أصحاب الجلالة والسمو قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد ظهر يوم الأربعاء أعمال الدورة السادسة عشرة للمجلس الأعلى التي بدأت يوم الأثنين في العاصمة العمانية (مسقط) .. وقد صدر عن القمة البيان الختامي التالي:-

تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته السادسة عشرة في سلطنة عمان في الفترة مابين ١٢-١٤ رجب ١٤١٦هـ الموافق ٤-٦ ديسمبر ١٩٩٥م برئاسة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس ابن سعيد سلطان عمان وبحضور أصحاب السمو:-

- ● صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رئيس دولة الأمارات العربية المتحدة.
- ● صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة - أمير دولة البحرين.
- ● صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - ولي العهد - النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية.
- ● صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني - أمير دولة قطر.
- ● صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح - أمير دولة الكويت.

وقد عبر أصحاب الجلالة والسمو عن ارتياحهم للتقارير الطبية المطمئنة عن صحة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ابن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، وعن تمنياتهم الخالصة بأن يمتعه الله بموفور الصحة والعافية ويحفظه من كل سوء ومكروه.

ويتهز المجلس الأعلى مناسبة احتفالات سلطنة عمان بعيدها الوطني الخامس والعشرين المجيد ليتقدم بالتهنئة الخالصة إلى صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان والشعب العماني الشقيق، مشيداً بالانجازات الكبيرة التي تحققت في عهد جلالته في شتى المجالات الاقتصادية والعمرانية والثقافية، راجين من الله عز وجل أن يحفظ سلطنة عمان وقائدها لمزيد من العطاء والأمن والاستقرار.

كما يتقدم المجلس الأعلى بتهانيه وتمنياته لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الأمارات العربية المتحدة وشعبها بمناسبة العيد الوطني المجيد الرابع والعشرين متمنين لدولة الأمارات العربية المتحدة دوام التقدم والازدهار.

ويتقدم المجلس الأعلى إلى صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين باطيب التهاني والتبريكات بمناسبة العيد الوطني المجيد لدولة البحرين سائلين المولى القدير أن يديم على دولة البحرين وشعبها اليمن والخير والرفاه.

واستمع المجلس الأعلى إلى تقرير مقدم من حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين رئيس الدورة الخامسة عشرة للمجلس الأعلى بشأن تحديد الرؤية الشاملة للموقف العام لمجلس التعاون على ضوء ما استجد من تطورات وما يجري من أحداث وما يتطلبه العمل المشترك للمجلس من آليات وتوجهات لمواجهة التحديات وتنفيذ القرارات بما يقوي من مسيرة المجلس ويلبي آمال وطموحات شعوبه.

وأشاد المجلس بما تضمنه التقرير من أفكار ورؤى ايجابية لتنشيط وتفعيل التنسيق والتعاون بين دول المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وذلك تحقيقاً ودعماً للأمن والاستقرار والرخاء لدول المجلس وفي المنطقة.

وبحث المجلس الأعلى مستجدات مسيرة العمل المشترك من كافة جوانبها. كما تداول أصحاب الجلالة والسمو العلاقات الثنائية فيما بين دولهم واستعرضوا في مشاوراتهم الجهود الأخوية المبذولة لانهاء المسائل الثنائية العالقة بين دولهم. وأعربوا عن ارتياحهم لمستوى التفاهم الذي ساد هذه المشاورات، وقرروا مضاعفة الجهود للمساعدة على ايجاد الحلول المناسبة، واطلع على التقارير والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري واللجان الوزارية، وتدارس سبل تعزيز مسيرة التعاون والترابط بين الدول الأعضاء بما يعكس عمق الأواصر الأخوية والقناعة الراسخة بالمصير المشترك ووحدة الهدف، مجدداً تأكيد حرصه اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الأهداف التي حددها النظام الأساسي للمجلس وبما يلبي تطلعات قادة ومواطني دول المجلس في تثبيت قواعد الأمن والاستقرار واستمرار عملية النماء والرخاء، مستهدياً في هذا الخصوص بالكلمة السامية التي ألقاها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان في الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة، لما اشتملت عليه من رؤية حكيمة لأهمية التعاون الشامل لحاضر ومستقبل المنطقة.

وبحث المجلس الأعلى مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، وعبر عن قلقه البالغ لاستمرار الحكومة العراقية في عدم استكمال تنفيذ جوانب أساسية في التزاماتها الدولية بموجب تلك القرارات ولسلوكها المثير للشكوك فيما يتعلق بازالة أسلحة الدمار الشامل بما يمثل انتهاكاً لشروط وقف اطلاق النار التي حددها القرار ٦٨٧ ولقرارات الشرعية الدولية الأخرى ذات الصلة. ولاحظ المجلس بأسف عميق أن سياسة المماطلة التي انتهجتها الحكومة العراقية حيال تنفيذ قرارات مجلس الأمن خلال الأعوام الماضية قد أدت إلى تدمير البنية العراقية بشرياً واقتصادياً واجتماعياً وعطلت قدرات العراق ودوره الحيوي في المنطقة، وجعلت من معاناة الشعب العراقي وسيلة ضغط للوصول إلى رفع الحظر عن ذلك النظام دون الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، تلك القرارات التي أعطت في جانب منها أهمية بالغة للظروف المعيشية والصحية لشعب العراق والتي رفضها النظام العراقي تحت أوهى الحجج، وبالتالي حرم الشعب العراقي من الحصول على ضروراته من موارده الطبيعية.

وعليه فإن المجلس الأعلى يحمل الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة للتدهور الخطير فيما آلت إليه الحالة المعيشية والصحية للمواطنين العراقيين، مبدياً تعاطف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الشعب العراقي الشقيق في محنته الحالية. وفي هذا الصدد، فإن المجلس الأعلى يطالب الحكومة العراقية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٧٠٦ و٧١٢ و٩٨٦، والتي تمثل الآلية المناسبة والمتاحة لتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق.

كما تدارس المجلس في هذا الاطار ماكشفته الأحداث في العراق وما تكشف للجنة الأمم المتحدة الخاصة بازالة أسلحة الدمار الشامل العراقية منذ اغسطس الماضي من معلومات مثيرة للقلق حول الأبعاد الخطيرة لبرامج التسلح العراقية في المجال النووي والكيماوي والجرثومي ومجال الصواريخ واقرار الحكومة العراقية بذلك بعد أربعة أعوام من المراوغة ومحاولات طمس وتزوير الحقائق.

ويعبر المجلس عن بالغ أسفه لاستمرار حكومة العراق في انتاج أسلحة جرثومية ذات طبيعة وبائية من شأنها أن تلحق أضراراً فادحة بالعراق ذاته والمنطقة بأسرها، بالاضافة إلى انتاجها أسلحة كيماوية واشعاعية لاتقل عنها خطراً وتدميراً، مؤكداً أهمية تكثيف جهود لجنة الأمم المتحدة المكلفة بازالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وذلك بتطوير أجهزتها الرقابية لتأمين السيطرة على كافة تلك الأسلحة وعناصرها وسرعة التخلص منها، وأعرب المجلس في هذا السياق عن استعداد دول المجلس لمواصلة المساهمة في توفير الدعم المالي والسياسي لأعمال هذه اللجنة. كما يدعو دول العالم إلى دعم تلك الجهود مادياً وسياسياً لضمان استمرار أعمال اللجنة وانجازها للمهام الموكولة اليها، وذلك من واقع مسئوليات المجتمع الدولي عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن واهتماماته بازالة كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل وصولاً إلى جعل منطقة الشرق الأوسط بأسرها منطقة خالية من هذه الأسلحة. ويؤكد المجلس الأعلى على ضرورة تعاون الحكومة العراقية المطلق مع اللجنة المذكورة والوفاء الكامل بالتزاماتها وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وحتى يتحقق ذلك فان المجلس الأعلى يطالب المجتمع الدولي ابقاء الضغوط على الحكومة العراقية حتى يثبت العراق نواياه السلمية ويستكمل تنفيذ بنود القرار ٦٨٧ وقرارات الشرعية الدولية الأخرى ذات الصلة، لاسيما مايتعلق منها بالافراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ومواطني الدول الأخرى الذين طالت معاناتهم في انتهاك سافر للقرار ٦٨٧ واتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة، وأن يمتنع العراق عن أي عمل عدواني أو استفزازي امتثالاً للقرار ٩٤٩، ويلتزم بآلية التعويضات، ويعيد كافة الممتلكات.

ويؤكد المجلس الأعلى رفضه التام لأية سياسات ترمي إلى المساس بسلامة العراق الاقليمية أو تقسيمه، معبراً عن حرصه التام على وحدة أراضي العراق وسيادته.

كما تدارس المجلس الأعلى مستجدات العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية ايران الاسلامية، وقضية احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التابعة لدولة الأمارات العربية المتحدة، وعبر عن أسفه البالغ لعدم تجاوبها مع الدعوات المتكررة الجادة والصادقة من جانب دولة الأمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لهذه القضية. كما عبر عن قلقه من مواصلة الحكومة الايرانية اتخاذ اجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها للجزر الثلاث بما يمثل انتهاكاً لسيادة دولة الأمارات العربية المتحدة يتنافى مع مبادىء القانون الدولي وميثاق المؤتمر الاسلامي ومبادىء حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة.

ويجدد المجلس موقفه الثابت بدعم ومساندة دولة الأمارات العربية المتحدة وتأكيد سيادتها على جزرها طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ودعمه التام وتأييده المطلق لكافة الاجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث، ويدعو ايران إلى القبول باحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية.

إن دول المجلس انطلاقاً من مواقفها الايجابية الداعمة لعملية السلام في الشرق الأوسط فانها تؤكد من جديد أن يكون السلام شاملاً وعادلاً ودائمًا كأساس للأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة وتبادل المصالح بين دولها، وبما يستأصل عوامل العنف ويقضي على أسباب التطرف ويرسخ قيم التسامح والتعايش السلمي والتعاون الحضاري بين الشعوب.

وانجازاً لهذه الغاية وتأكيداً لمواقف دول المجلس الثابتة في هذا الخصوص فانه لابد من تحقيق المطالب العادلة والمشروعة لكل الأطراف، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام بما في ذلك :-

- ● الانسحاب الاسرائيلي التام من الضفة الغربية والقدس الشريف، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوقه الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.
- ● انسحاب اسرائيل من الجولان العربي السوري المحتل، إلى خط الحدود التي كانت قائمة في الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧.
- ● انسحاب اسرائيل من الجنوب اللبناني واعادة كافة الأراضي المحتلة إلى السيادة اللبنانية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥.

وتجدد دول مجلس التعاون ترحيبها باتفاق السلام بين الأردن وأسرائيل كما ترحب بتوقيع اتفاق المرحلة الثانية لتوسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كخطوة أخرى على طريق احلال سلام عادل وشامل.

إن دول المجلس اذ تشيد بالجهود البناءة والفعالة التي يضطلع بها راعي مؤتمر السلام وعلى وجه الخصوص الدور الشخصي الذي يبذله الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، فانها تؤكد استعدادها لمساندة كل جهد ممكن في سبيل الاسراع بتحقيق التسوية النهائية بين أطراف عملية السلام في الشرق الأوسط وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد.

كما اطلع المجلس الأعلى على تقييم لنتائج مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد مؤخراً بمدينة عمّان، معرباً عن أمله في أن تسهم هذه المؤتمرات في دعم وترسيخ عملية السلام في الشرق الأوسط.

واستعرض المجلس الأعلى الأوضاع في جمهورية البوسنة والهرسك، وعبر عن ترحيبه لتوصل الأطراف المعنية بالصراع في ٢١ نوفمبر الماضي إلى توقيع اتفاق دايتون لاحلال السلام في البوسنة والهرسك. ويعبر المجلس عن ارتياحه لما تضمنه الاتفاق من بنود تؤكد سيادة جمهورية البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها.

واذ يسجل المجلس تقديره للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي في سبيل التوصل إلى هذا الاتفاق، يدعو المجلس الأعلى المجتمع الدولي إلى تقديم كل دعم ممكن لمساعدة شعب البوسنة والهرسك في خططه الانمائية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يبحث المجلس الأعلى ظاهرة التطرف والعنف والارهاب، ولاحظ بقلق عميق تزايد الميول المتطرفة وأعمال العنف والارهاب التي أصبحت تشكل هاجساً عالمياً. ويدين المجلس أعمال الارهاب بكافة أنواعها وأشكالها الرامية إلى اشاعة الفوضى والخوف والتوتر وازهاق أرواح الأبرياء، معبراً عن رفضه الشديد لهذه الظاهرة، والتي تتعارض بشكل قاطع مع مبادىء الدين الاسلامي الحنيف وأن الاسلام منها براء.

ويؤكد المجلس وقوف دوله إلى جانب دولة البحرين وتكاتفها معها وتأييدها الكامل للاجراءات التي تتخذها لتثبيت الأمن والاستقرار فيها وذلك انطلاقاً من مبدأ وحدة المصير المشترك لدول المجلس وشمولية أمنها.

ويدين المجلس الأعلى بشدة العمل الاجرامي الآثم الذي وقع في مدينة الرياض وأودى بحياة نفوس بريئة كما أوقع عدداً من الجرحى وروع الآمنين. والمجلس اذ يستنكر هذه الأعمال الاجرامية الغادرة التي تريد النيل من الانجازات الكبيرة والتقدم والنماء الذي حققته المملكة العربية السعودية فأصبح علامة بارزة أشاد بها الجميع، لعلى ثقة تامة بقوة تماسك هذا المجتمع الاسلامي الآمن وبامكانية رجال الأمن فيه من التصدي لهؤلاء المجرمين الذين لن يفلتوا من يد العدالة مؤكداً على ان كافة أعمال الفوضى والتخريب أياً كان مصدرها أو موقعها لن تؤثر في أمن دول المجلس ولن تنال من استقرارها.

ويشدد المجلس الأعلى على ضرورة تكثيف الاتصالات بين الدول الأعضاء، مؤكداً حرصه واصراره على بذل كافة الجهود بهدف مواجهة هذه الممارسات الارهابية الهدامة من خلال تعزيز وتكريس التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية والاعلامية والتعليمية لحماية المجتمع الخليجي من تأثيرات تلك الظواهر الدخيلة ووضع الخطط والاستراتيجيات المشتركة لمواجهتها وافشال خططها التآمرية.

كما يدين المجلس الأعلى الحملات الاعلامية المغرضة ومصادر توجيهها ضد بعض من دوله بغية تشجيع الاضطراب وأعمال الارهاب والتخريب فيها والنيل من أمنها واستقرارها، معبراً عن مساندته لكافة الاجراءات والخطوات التي تتخذ في الاطارين العربي والدولي للتصدي للارهاب واجتثاث جذوره.

وبحث المجلس الأعلى موضوع انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط عامة بما فيها منطقة الخليج في ضوء المعلومات الخطيرة والمروعة التي توفرت حول برامج التسلح العراقية من جهة، والمعلومات التي تواترت من جهة أخرى حول وجود برامج أخرى لحيازة وتطوير أسلحة الدمار الشامل في منطقة الخليج، وعبر عن قلقه الشديد ازاء ماتمثله تلك البرامج من تهديد للأمن والسلام في منطقة الخليج والشرق الأوسط بأسرها.

والمجلس الأعلى اذ يدعو إلى جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج، منطقة خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيماوية والبيولوجية، ووسائل ايصالها، فانه يؤكد أهمية اعتبار عملية ازالة أسلحة الدمار الشامل العراقية خطوة نحو اخلاء المنطقة بأسرها من هذه الأسلحة المدمرة تمشياً مع نص وروح قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، وما تضمنه بيانه الصادر عن اجتماعه على مستوى القمة في ٣١ يناير ١٩٩٢م، ويدعو إلى اتخاذ الاجراءات المناسبة للعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث أسلحة الدمار الشامل وانتاجها في منطقة الخليج، والسعي لتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وزيادة فعاليته، في ضوء الدروس المستفادة من عملية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وآلية الرقابة بشكل مستمر في المستقبل والمنشأة وفق قرار مجلس الأمن رقم ٧١٥.

كما اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الرابع عشر لأصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع بدول المجلس والذي عقد بدولة البحرين في شهر نوفمبر ١٩٩٥م، ووافق على التوصيات الواردة فيه، والتي تهدف إلى مواصلة تنفيذ البرامج المتعلقة برفع كفاءة القدرة الدفاعية الجماعية لدول المجلس، والمضي قدماً في تطوير قوة ردع فعالة.

وتدارس المجلس الأعلى مستجدات التعاون الأمني، واطلع على توصيات الاجتماع الاستثنائي الثالث لوزراء الداخلية المنعقد في دولة البحرين في شهر ابريل ١٩٩٥م والاجتماع الرابع عشر لوزراء الداخلية المنعقد في دولة البحرين في شهر نوفمبر ١٩٩٥، وأبدى ارتياحه لما توصل إليه الوزراء في الاجتماعين المذكورين. وأكد المجلس في هذا السياق على أهمية تعزيز وتكثيف التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في المجال الأمني لأهميته في ضمان الأمن والاستقرار لمواصلة مسيرة التنمية والازدهار الاقتصادي الذي تتمتع به دول المجلس. كما شدد على أهمية تفعيل الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون بعد استكمال المصادقة عليها.

كما اطلع المجلس على ماتوصل إليه وزراء الداخلية حول تنقل المواطنين بالبطاقة الشخصية، ونظراً لأهمية هذا الموضوع لتوثيق الترابط والتواصل بين شعوب دول المجلس فقد بارك المجلس الأعلى ما توصلت اليه الدول الأعضاء بشكل ثنائي لتنقل مواطنيها بالبطاقة الشخصية، معبراً عن الأمل في أن يتحقق المزيد من هذه الترتيبات الثنائية، متطلعاً في الوقت ذاته إلى أن تتمكن كافة دول المجلس من استكمال اجراءاتها اللازمة لاستصدار البطاقات الشخصية لمواطنيها تمهيداً لتعميم هذه الخطوة البناءة على كافة دول مجلس التعاون.

ووافق المجلس الأعلى على التوصيات المتعلقة بالربط الكهربائي بين دول المجلس التي توصلت اليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي ووجه بالشروع في تنفيذها، كما قرر توحيد الاجراءات اللازمة لتطبيق قرارات المجلس الأعلى في المجالات الاقتصادية بالدول الأعضاء. وتأكيداً لمبدأ المواطنة الاقتصادية قرر المجلس السماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الاقتصادي في عدد من المجالات التعليمية وفق الأنظمة المرعية بدول المجلس.

وأخذ المجلس الأعلى علمًا بالخطوات التي اتخذت لتنفيذ قراره في دورته الخامسة عشرة بشأن تطوير التعاون الاقتصادي في اطار تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وأقر توصيات لجنة التعاون المالي والاقتصادي بشأن تطوير العمل المصرفي بدول المجلس وزيادة قدرته على المنافسة على الصعيدين الاقليمي والدولي والتي تضمنت السماح من حيث المبدأ للبنوك الوطنية بفتح فروع لها بدول المجلس، وربط شبكات الصرف الآلي الوطنية في دول المجلس ببعضها.

وأقر المجلس الأعلى ماتوصلت اليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ووزراء العمل والشئون الاجتماعية من منطلقات وسياسات وخطط واجراءات لتسهيل توظيف وانتقال الأيدي العاملة الوطنية واستيعاب الزيادة المستمرة منها.

وفيما يتعلق بتوحيد التعرفة الجمركية كلف المجلس الأعلى المجلس الوزاري ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بعقد اجتماع مشترك خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦م للاتفاق على مشروع لتوحيد التعرفة الجمركية لدول المجلس في اطار مراجعة شاملة لما تتيحه بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة من مرونة تسمح بتحقيق الإجماع المطلوب.

وقرر المجلس الأعلى استمرار العمل بالقواعد الحالية لممارسة مواطني دول المجلس لتجارة التجزئة، وكذلك الابقاء على القواعد الحالية المتعلقة بالسماح للمؤسسات والوحدات الانتاجية في دول المجلس بفتح مكاتب للتمثيل التجاري بالدول الأعضاء.

وقيم المجلس الأعلى الأوضاع الاقتصادية بدول المجلس وأبدى ارتياحه للتحسن الملحوظ في اقتصادات دوله وأشاد بالدور الملموس الذي يلعبه القطاع الخاص في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية.

ولاحظ المجلس بارتياح الاتفاق الأخير الذي تم التوصل اليه في اطار منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) حول تمديد العمل بالسقف الحالي للانتاج وتمنى على جميع دول المنظمة عدم تجاوز الحصص المقررة وحث المنتجين من خارج الأوبك على التعاون مع المنتجين داخلها لما من شأنه تعزيز أسعار النفط وتحسين الأوضاع في السوق النفطية واستقرارها.

واطلع المجلس الأعلى على تقرير عن سير المفاوضات مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، ووجه المجلس الوزاري بدفعها إلى الأمام بما يخدم المصالح الاقتصادية الأساسية لدول المجلس.

كما اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع السابع لوزراء الإعلام الذي عقد في دولة البحرين في شهر اكتوبر ١٩٩٥م ووافق على التوصيات المرفوعة حول تنشيط العمل الاعلامي المشترك بين الأجهزة الاعلامية في دول المجلس.

ووافق المجلس الأعلى على اتفاقية تنفيذ الأحكام والاعلانات والانابات

البقية صفحة «٣»